Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 728-749
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.38

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The reality of corporate governance and its impact on the level of accounting conservatism An applied study on a sample of Iraqi banks*

Researcher: Shahlaa Helal Shbib[(1)], Assist. Prof. Dr. Ashraf Hashim Fares[(2)]
College of Administration and Economy - Tikrit University[(1)(2)]
(1) cade.2021.101@st.tu.edu.iq (2) Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

Key words:
corporate governance, accounting conservatism.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***22 Aug. 2023***
Accepted	***30 Aug. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Shahlaa Helal Shbib
College of Administration and Economy
Tikrit University

Abstract:
The research aimed to identify the reality of corporate governance and its impact on the level of accounting conservatism in Iraqi banks. The research dealt with the community identified in it from the banks listed in the Iraq Stock Exchange, which includes 47 banks at the end of the year / 2022, and (15) banks were chosen as a sample for the study to represent that community, while the time limits for this sample expanded to include ten years that extended from (2011) and until (2020), so that the number of observations included in the study is (150) (bank / year). The research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an influence relationship between the research variables, in addition to the fact that corporate governance represents controls, procedures, and standards that companies take to manage their business efficiently and effectively and regulate relationships between managers and stakeholders, and that accounting conservatism is the tendency of human behavior among accountants to recognize losses in a manner Direct and delayed revenue recognition.

* The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 728-749
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.38

واقع حوكمة الشركات وتأثيرها في مستوى التحفظ المحاسبي
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية*

الباحثة: شهلاء هلال شبيب — **أ.م.د. اشرف هاشم فارس**
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت — **كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت**
cade.2021.101@st.tu.edu.iq — Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على واقع حوكمة الشركات وتأثيرها في مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية، وتناول البحث المجتمَّع المحدد فيه من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تتضمن 47 مصرفاً في نهاية عام/2022، وقد تمَّ اختيار (15) مصرفاً كعينةً للدراسة لتمَّثيل ذلك المجتمَّع، في حين اتسعت الحدود الزمنية لهذه العينة لتشمل عشر سنوات امتدت من (2011) ولغاية (2020)، ليكون عدد المشاهدات التي شملتها الدراسة (150) مشاهدة (مصرفاً/سنة)، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة تأثير بين متغيرات البحث، فضلاً عن أنَّ حوكمة الشركات تمَّثل ضوابط وإجراءات ومعايير تتخذها الشركات لإدارة اعمالها بكفاءة وفعالية عالية وتنظيم لعلاقات بين المديرين وأصحاب المصالح، وأنَّ التحفظ المحاسبي هو ميل السلوك البشري عند المحاسبين إلى الاعتراف بالخسائر بصورة مباشرة والتأخر بالاعتراف بالإيراد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التحفظ المحاسبي.

المقدمة:

ركزت العديد من الدراسات والباحثين والمحللين في الآونة الاخيرة على حوكمة الشركات، وذلك نتيجة للانهيارات التي تعرض لها هذه الشركات في اغلب دول العالم, وعلى وجه الخصوص الازمة المالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية عام/ 2008, اذ ترجع اسباب تلك الانهيارات الى الفساد المالي والاداري لهذه الشركات, لذا انعدمت الثقة بها وبالمعلومات والخدمات التي تقدمها, وبناء على ذلك سعت العديد من الشركات الى استعادة تلك الثقة من خلال اتباع الاليات والاساليب التي تمكن من فرض الرقابة على ادارات تلك الشركات ولعل من ابرز هذه الاليات هي اليات حوكمة الشركات والتي اصبحت من الركائز الاساسية التي تعتمد عليها الشركات في تيسير اعمالها.

كما ركزت العديد من الدراسات في الفكر المحاسبي على التحفظ المحاسبي, نظرا لأهميته البالغة وانعكاسه على نشاط الشركة بشكل مباشر اذ يعد احد الاليات المهمة للحد من السلوك الانتهازي للإدارة والذي ينتج عنه الاستخدام التعسفي للتحفظ المحاسبي والذي يستخدم لأغراض التلاعب واعداد تقارير مالية احتيالية, لذا اهتمت العديد من الجهات الرقابية الى تفعيل دور حوكمة الشركات كوسيلة للحد من الممارسات غير المتحفظة وتفعيل الممارسات المتحفظة ضمن المدى المطلوب.

بناءً على ما سبق سيحاول الباحثان باختبار واقع حوكمة الشركات وتأثيرها في مستوى التحفظ المحاسبي من خلال تطبيق الدراسة على عينة من المصارف العراقية.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

المبحث الأول: دراسات سابقة ومنهجية البحث

تمَّ في هذا المبحث تناول مجموعة من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنكليزية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، لتجعل للباحث قاعدةً للانطلاق على أساسها إذ يتم صياغة منهجية الدراسة وإطارها النظري، فضلاً عن الجانب التطبيقي للدراسة، ومن ثم بيان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

1/1. دراسات سابقة

تم عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تمّ التوصل إليها في مجال البحث، وذلك بهدف معرفة ما توصل إليه الباحثون في ضوء تحليل النتائج الخاصة بدراساتهم واستخلاص مجموع من النقاط البحثية التي تحتاج إلى التركيز عليها لتغطيتها في ضوء متغيرات البحث.

1. **دراسة (محمد ومحسن، 2016) وهي بعنوان: الَيات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي.**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة تأثير عددٍ من الَيات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي لعينة من المصارف المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وتحديد الألية الأكثر تأثيراً في ممارسات التحفظ المحاسبي، وقد تناولت الدراسة عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2008 ولغاية 2013)، إذ تمَّ استعمال كل من آلية (حجم مجلس الإدارة، والملكية الإدارية، وتركز الملكية، وتقرير مراقب الحسابات) متغيرات مستقلة إلى جانب اعتمَّاد نموذج Basu المعدل لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي تمثلاً الذي تمَّ عدّه متغيراً تابعاً مع مراعاة تأثير متغيرات الرقابة التي تمَّثلت بمتغيري (حجم الشركة والرافعة المالية)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مؤشرات على تطبيق الَيات الحوكمة من قبل عينة من المصارف اثناء مدة البحث، وممارسةً المصارف للتحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج Basu المعدل، إلاَّ أنها تباينت في حجم ممارسته، إذ أثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة تأثير بين الَيات الحوكمة المعتمَّدة وممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف العينة أذ كانت علاقة التأثير عكسية لكل من حجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية في ممارسات التحفظ، في حين عكست علاقة تأثير طردية بين كل من نسبة تركز الملكية وتقرير مراقب الحسابات مع ممارسات التحفظ وفقاً لنموذج Basu المعدل.

2. **دراسة (عز الدين وحسين، 2019) بعنوان: الَيات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الَيات حوكمة الشركات في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة عينة مكونة من (80) شخصاً من الأشخاص العاملين في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، ووقد توصلت الدراسة إلى ان الالتزام بقواعد التدقيق الداخلي يساعد في تحديد اتجاهات المركز المالي واستعمال المعايير المالية، وقد يسهم التدقيق الداخلي في زيادة فعالية التحفظ المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ اتباع المعايير المحاسبية في إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة التدقيق.

1. **دراسة (Kootanaee et al 2013) بعنوان:**

Accounting conservatism and corporate governance's mechanisms: Evidence from Tehran stock exchange.

(التحفظ المحاسبي والَيات حوكمة الشركات): دراسة حالة في بورصة طهران

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الَيات حوكمة الشركات المتمَّثلة بـ (الملكية الإدارية، وحجم المجلس، واستقلالية المجلس، والازدواجية بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) والتحفظ المحاسبي وتمَّ استعمال نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في قياس تأثير

آليات الحوكمة في التحفظ المحاسبي وقد تناولت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية وقدرها 146 شركة للمدة من 2001 الـ 2012، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي لم تكن علاقة قوية إلا أنَّ العلاقة بين التحفظ المحاسبي والربحية علاقة إيجابية.

2. **دراسة (Nasr& Ntim, 2018) بعنوان:**

Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt

(آليات حوكمة الشركات التحفظ المحاسبي) دراسة في مصر

هدف البحث إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة ، واستقلالية مجلس الإدارة ، والفصل بين دور الرئيس والمدير التنفيذي ، ونوع المدقق الخارجي) على التحفظ المحاسبي في مصر. تناول البحث البيانات الأرشيفية المتعلقة بالحوكمة والمحاسبة التي تم جمعها وتحليلها باستخدام تقنيات الانحدار متعدد المتغيرات، توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة مرتبطة بشكل إيجابي التحفظ المحاسبي، على النقيض من ذلك ، فإن حجم مجلس الإدارة ونوع المدقق يرتبطان سلبًا بالتحفظ المحاسبي، في حين أن الفصل بين أدوار الرئيس والمدير التنفيذي ليس له علاقة مهمة في التحفظ المحاسبي.

2/1. منهجية البحث:

استعرض الباحثان في هذا الجانب مشكلة البحث، واهميته، اهدافه، فرضيته، أسلوب البحث، والمقاييس المستخدمة في البحث، إذ تم تناولها على النحو التالي:

1/2/1. مشكلة البحث:

نتيجة للانهيارات والازمات المالية والاقتصادية التي تعرضت لها العديد من الشركات في أسواق المال والتي كان أحد أهم أسبابها التفعيل الخاطئ لممارسات التحفظ المحاسبي فقد حظي هذا الجانب بالاهتمام من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية، نظراً للدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأثير على التحفظ المحاسبي، من خلال فرض الرقابة وايجاد حلول متكاملة وفعالة للابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات المالية وضمان قيام الإدارة بعملها بشكل سليم، باعتبار أن الادارة في مختلف الشركات هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الرئيسة بما فيها التحفظ المحاسبي، لذلك ومما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤل الأتي: هل تؤثر حوكمة الشركات في مستوى التحفظ المحاسبي؟

2/2/1. أهمية البحث:

تتمَّثل أهمية دراسة تأثير حوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي في فهم كيفية تأثير الحوكمة على الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية التي تصدرها الشركات، فضلاً عن تأثير نظام الحوكمة على التحفظ المحاسبي في الشركات ومدى توفر الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي لزيادة الثقة بالشركة وأدائها، لذلك فإن دراسة تأثير حوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي تُعدُّ مهمةً لفهم كيفية تأثير الحوكمة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات، ولتحسين نظام الحوكمة في المستقبل.

3/2/1. هدف البحث:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي, على عينة من المصارف العراقية، من خلال اختبار الآيات الحوكمة للتعرف على تأثيرها في ممارسات التحفظ المحاسبي للمصارف عينة البحث.

4/2/1. فرضية البحث:

يقوم البحث على فرض رئيس اساسه، (هناك تأثير لحوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي لعينة من المصارف العراقية) وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآلية حجم مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي للمصارف العراقية عينة البحث.
2. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآلية استقلالية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي للمصارف العراقية عينة البحث.
3. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآلية تركيز الملكية بيد مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي للمصارف العراقية عينة البحث.
4. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآلية جودة لجنة التدقيق في التحفظ المحاسبي للمصارف العراقية عينة البحث.
5. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآلية تركز الملكية في التحفظ المحاسبي للمصارف العراقية عينة البحث.

5/2/1. حدود البحث:

قيدّ نطاق البحث بحدود معينة أطرت طريقه وهذه الحدود هي:
الحدود الزمانية: تمّ الاعتماد في الدراسة على بيانات السنوات المالية من عام(2011 لغاية 2020).
الحدود المكانية: تمّ التطبيق على مجموعة من الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

6/2/1. أسلوب البحث:

يعتمَّد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الوصف المتعمق للظواهر ومن ثم يتم تحليل البيانات التي جمعت وإعطاء تفسير للنتائج التي تم التوصل لها، واعتمد البحث على ما يتوفر من مصادر عربية واجنبية وبحوث علمية ومؤتمرات بغرض اكمال متطلبات البحث وبناء الجانب النظري وانتهاءً بتحليل العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث والقياس الكمي له، وسيتمَّ التعامل مع الشركات المصرفية لإجراء الدراسة التطبيقية في ضوء الأعتماد على التقارير المالية المفصح عنها من قبل تلك الشركات.

7/2/1. المقاييس المستخدمة في البحث

اعتمَّد البحث نموذج Basu المعدل لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي، الذي يعتمد عليه في تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، إذ يتم قياس التحفظ المحاسبي عن طريق معادلة الانحدار والتي تتضمن عائد السهم والربح المحاسبي، أما حوكمة الشركات فيتم قياسها عن طريق مجموعة من الآليات لمعرفة درجة تأثيرها في التحفظ المحاسبي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

تم في هذا الجانب التعرف على نشأة الحوكمة ومفهومها واهميتها ومحدداتها وآليتها، وماهية التحفظ المحاسبي واهم الجوانب المتعلقة بهما:

1/2: مفهوم الحوكمة

تُعدُّ الحوكمة مصطلحاً حديثاً في اللغة العربية، فبعد محاولات ومشاورات عديده مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصادين والقانونيين المهتمَّين بهذا الموضوع تمَّ اقتراح

مصطلح حوكمة المؤسسات (المصطلح) وهي عملية التحكم والسيطرة في ضوء قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق اهداف اعمالها وتحديد مسؤولياتها، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة , ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظاماً مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية". (ريحاوي ومحمود، 2019: 94).

أمّا بالنسبة للتعريفات فقد اختلفت وتُعدُّدت تعريفات مصطلح الحوكمه باختلاف وتُعدُّد الباحثين وتُعدُّد توجهاتهم، ومن أبرز من تبنى حوكمة الشركات وبحث فيه لجنة كادبوري 1992 والتي عرفت حوكمة الشركات: بالنظام الذي تدار وتراقب فيه الشركات، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن حوكمة الشركة، ويكون دور المساهمين في الحوكمه هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدققين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه (محمد، 2018: 67).

فقد عَرَّف (Ardillah & Carolin, 2022) فقأم بتعريفها على أنها مسؤولية الأشراف على مديري الشركات لتوفير رقابة على أهداف واستراتيجيات المنشأة وتعزيز تنفيذها (Ardillah & Carolin, 2022: 550).

وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية (OCED): على أنها نظاماً يتَمَّ بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتحاد القرارات وشؤون الشركة المساهمة وبهذا الأجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع في ضوئية المؤسسة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء (OCED, 2005).

وبناءً على ما سبق **يرى الباحثان** أنَّ مفهوم الحوكمة هو عبارة عن الإطار الذي يوفر القواعد والمعايير والالَيات التي تحدد كيفية تسيير المؤسسات والمنظمات والدول بشكل فَعَّال وشفاف ومسؤول، ويهدف مفهوم الحوكمة إلى ضمان توازن السلطات وحماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمَّع.

3/2: أهمية حوكمة الشركات

ويمكن أنَّ نبين أهمية حوكمة الشركات بما يأتي: (حازم، 2022: 65):

1. يؤدي نظام حوكمة الشركات إلى تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المدربين ومجلس الإدارة على بناءً استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الاندماج بناءً على أسس سليمة مما يؤدي إلى دفع كفاءة الأداء في المؤسسة.
2. توافر قواعد حوكمة الشركات ذات الإطار التنظيمي الذي يمكن في ضوئه للشركة أن تحدد أهدافها.
3. أن تبنى معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمَّتد فوائدها إلى أسواق رأس المال، إذ إن تطبيق تلك المعايير سوق يعزز من كفاءة الأسواق، ويقدم المعلومات الملائمة للمشترين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أدائها، إذ يمكنهم في ضوئها إدراك المستوى الحقيقي لتنفيذ استراتيجيات الشركة وطرق تحديد المخاطر و السبل الكفيلة بإدارتها بشكل أفضل.
4. تُعدُّ حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، إذ توفر حوكمة الشركات ضمان قدر ملائم من الثقة لحملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم.
5. محاربة الفساد الداخلي لشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمَّراره، بل القضاء عليه في ضوء بترسيخ دعائم الإدارة الجيدة وتوفير الشفافية والمساءلة، وكذا في ضوء التحكم الجيد في المعلومات بشكل صحيح.

6. تعظيم ثروة المالك وتدعيم تنافس الشركات في أسواق المال العالمية ولاسيما في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث دمج للتطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات وأحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها.

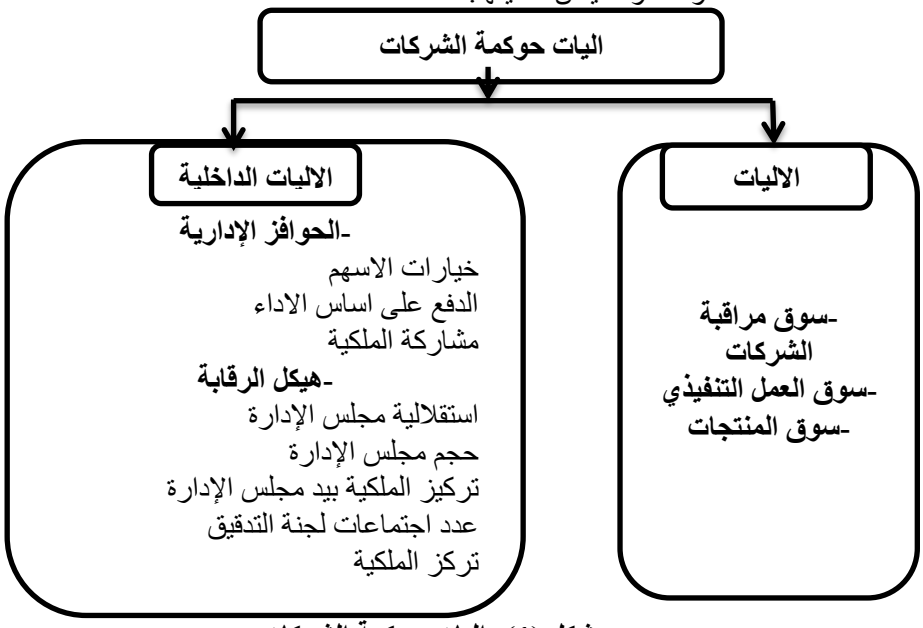

شكل (1): اليات حوكمة الشركات

وبناءً على ما سبق **يرى الباحثان** أن حوكمة الشركات تُعدُّ من أهم المسائل التي تواجه المؤسسات التجارية اليوم، إذ أنها تتيح للشركات الإدارة الفَعَّاله للمؤسسة وتحقيق الأهداف المحددة بشكل فعال، وتضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة والأمن والكفاءة في عملياتها.

4/2: محددات حوكمة الشركات (بن عمر والبشير ، 2017: 15)

من أجل أنَّ تستفيد الشركات والدول من مزايا تطبيق حوكمة الشركات ، يجب توفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وهناك مجموعتان من المحددات تقسم على: محددات داخلية ومحددات خارجية.

أولاً. المحددات الخارجية: لكي تتمَّكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات الخارجية والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وفي حال عدم توفر تلك العوامل، فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعُدُّ أمراً مشكوكاً فيه، وتشتمَّل هذه العوامل والمحددات الخارجية ما يأتي:

1. المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والأجراءات المنظمة لسوق العمل و الشركات.
2. تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس.
3. كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات.
4. وجود مجموعة من الشركات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية و الشركات العاملة في السوق المالية.
5. وجود شركات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب العامة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

ثانياً. المحددات الداخلية: وهي المحددات التي تعمل على نسبط وتنظيم مصالح كل من الجمعية العامة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيون ليقلل ذلك من تعارض المصالح بينهم في ضوء تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات وتتمَّثل المحددات الداخلية فيما يأتي:

1. القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.
2. توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيون من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
3. الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
4. زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
5. العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.

بناءً على ما سبق **يرى الباحثان** ان محددات حوكمة الشركات تُعدُّ عوامل تؤثر على جودة الحوكمة في الشركات، وتشمل عدة عوامل من بينها قانونيّة الإطار التشريعي، تركيبة المسؤوليات، وشفافية المعلومات، فضلاً عن لعلاقات بين الأطراف المعنية وتتفاعل هذه المحددات مع بعضها بعضاً من لتشكل إطار الحوكمة الجيدة للشركات.

5/2: الَيات حوكمة الشركات (محسن، عبدالله، 2020: 90)

استناداً إلى رأي كل من (Charreaux وZingales) فيما يتعلق بحوكمة الشركات، فيمكن التعبير عنها على أنها مجموعة من الالَيات التي تحدد الصلاحيات، وتؤثر على قرارات الإدارة، وتضبط السلوك وتحد من المساحة التقديرية للمديرين. ويتبين ان تعريف الحوكمة هنا يركز على المديرين التنفيذيون الرئيسين، أي أن الحوكمة تهدف إلى التحكم في قرارات الإدارة وتحديد خطها العام فيما يتمَّثل تحديد دور نظاماً الحوكمة مثل مواءمة القدرة على اغتنام فرص النمو، وتوجيه أصحاب المصلحة بهدف تحقيق أفضل إمكانات لخلق القيمة. لذا فان نظاماً حوكمة الشركات يشمل جميع الالَيات المصممة للسيطرة على المديرين والحد من تضارب المصالح التي تعد باهظة الثمن.

وهناك عدة آراء في تصنيف أنواع الَيات حوكمة الشركات، الأ أن معظم الدراسات التي اهتمَّت بهذا الشأن اعتمَّدت على نوعين لالَيات الحوكمة هي الالَيات الخارجية والالَيات الداخلية. ويمكن تصنيف تلك الالَيات إلى ثلاث مجموعات واسعة السوق، والرقابة الداخلية والتنظيمية. فعلى صعيد الالَيات الخارجية، فإن الَيات السوق تتمَّثل في المساهمين، وسوق رأس المال وسوق العمل الإداري سوق المديرين التنفيذيين). وعلى صعيد الالَيات الداخلية، فتجد أنها تركز على المساهمين من الداخل ومجالس الإدارة، والَيات التعويض الإداري، لقد سيطرت نظرية الوكالة تقليديا على تحليل حوكمة الشركات ويتمَّثل عملها الرئيس في الفصل بين الملكية والسيطرة، وإمكانية قيام المديرين الوكلاء باتخاذ الإجراءات التي تؤذي حملة الأسهم ومن ثم فأن هيكل الحوكمة الجيدة هو ذلك الهيكل الذي يكون قادرًا على التوفيق بين مصالح المساهمين والوكلاء.

وعليه فان الالَيات الداخلية للحوكمة تتمَّثل في الحوافز الإدارية مثل خيارات الأسهم وأشكال خطط الدفع المستندة إلى الأداء، والمشاركة بالملكية. وهياكل الرقابة مثل وجود جهات خارجية في مجلس الإدارة، ووجود لجان مستقلة للمراقبة، فضلاً عن قدرة البنوك على التأثير في اتخاذ القرارات المؤسسية. من ناحية أخرى، فإن سوق مراقبة الأداء، والمشاركة بالملكية. وسوق مراقبة الشركات أو المنافسة في سوق المنتجات أو أسواق العمل الإدارية هي أمثلة على الالَيات الخارجية لحوكمة الشركات، وللتدقيق الخارجي أهمية خاصة لأنه يعبر عن التحقق المستقل من دفاتر حسابات الشركة من قبل شخصاً مستقل يعينه المساهمون لهذا الغرض، إذ ان الَيات الحوكمة الخارجية تتمَّثل في التدقيق الخارجي وتوقعات المحللين وسوق مراقبة الشركات في ضوء عمليات الدمج والأستحواذ التي تقلل من تكلفة الوكالة.

وبناءً على ما سبق **يرى الباحثان** ان الَيات حوكمة الشركات تتضمن العديد من الالَيات والأدوات التي تساعد على تحقيق الحوكمة الجيدة في الشركات، ومن هذه الالَيات والأدوات: مجلس الإدارة لجان المجلس، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، تعيين المدير التنفيذي فضلاً عن توفير المعلومات وتختلف الَيات حوكمة الشركات من شركة لأخرى وفقاً للأطار التشريعي والثقافة المؤسسية والمتطلبات الخاصة بالشركة.

6/2. مفهوم التحفظ المحاسبي:

ما زال التحفظ المحاسبي مفهوم مثيراً للجدل منذ بدايته وحتى الوقت الحالي، وذلك لعدم وجود تعريف متفق عليه. إذ فسر (Basu, 1997) التحفظ بأنه ينتج عنه انعكاس للأحداث السيئة بسرعة أكبر من الأحداث الجيدة على الأرباح (Basu, 1997: 7)، أي ميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأحداث الجيدة على أنها مكاسب، بينما يتمَّ الاعتراف بالأحداث السيئة كخسائر.

وقد أشارت دراسة (Zhong & Li, 2017) إلى ان التحفظ المحاسبي يُعدَّ كقاعدة تؤدي إلى انخفاض متوسط توقعات العمر لتحقيق الهدف مقارنةً بقواعد القياس والابلاغ البديلة، أي الابلاغ عن أدنى قيمة بين القيم البديلة الممكنة للأصول وأعلى قيمة بديلة للخصوم (Zhong & Li, 2017: 2).

كما فسر (Hsieh et al., 2019) التحفظ المحاسبي بأنه يمثل رد فعل حكيم لعدم التأكد يشير بالفعل إلى ارتباطه الوثيق بالحذر والذي ينصح به في مواجهة الغموض وذلك لأن الشركات التي تواجه الغموض من المرجح أن تبقى على قيد الحياة وتنجح عندما يتبع مديرها قواعد اتخاذ القرارات الحذرة بشكل مناسب (Hsieh et al., 2019: 4).

ومن ثم فأن التحفظ في المحاسبة يُعدَّ سياسة مهمةً لاستعماله في التعامل مع عدم التأكد في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، بذلك يرتبط التحفظ المحاسبي بالظروف التي من المحتمَل أن تؤدي إلى خسائر، ويتمَّ تأجيل الظروف التي يمكن أن تدر أرباحاً (Hajawiyah et al., 2020: 2).

كما فسر (حسين واخرون، 2020). التحفظ المحاسبي بأنَّه أداة يستخدمها المحاسبون في مواجهة حالة عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية للشركات، في ضوء أخذ الخسائر المتوقع حدوثها بنظر الاعتبار قبل وقوعها وعدم أخذ الأرباح المتوقع حدوثها (حسين واخرون، 2020: 66).

بناءً على ما سبق **يرى الباحثان** أن التحفظ المحاسبي يُعدَّ أداة مهمةً ومناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين والمدققين عند إعداد القوائم المالية، باعتباره سياسة مهمةً في الممارسات المحاسبية الحديثة، إذ يوجه المحاسبون على الاحتياط للخسائر المتوقعة في ضوء عدم الاعتراف بالأرباح المحتمَلة.

7/2. اهمية التحفظ المحاسبي

يُعدَّ التحفظ المحاسبي مهم لمستخدمين القوائم المالية والشركات في الوقت نفسه، ويمكن تلخيص أهميته في ضوء الأتي:

1. يُعدَّ التحفظ المحاسبي وسيلة مهمةً للحد من إمكانية مقاضاة الإدارة من قبل الأطراف ذات العلاقة بسبب سياساتها المحاسبية، إذ أنه من المحتمَل مقاضاة الإدارة بسبب السياسة المحاسبية المصممة لتضخيم قيمة الأصول تُعدُّ أعلى من احتمَالية المقاضاة بسبب السياسة المصممة لتقليل قيمة الأصول، (Al-Awawdeh, 2015: 232-233).
2. أن التحفظ المحاسبي يقلل من نقص الاستثمار المحتمَل في ضوء تحسين قدرة الاقتراض (في ضوء شروط أفضل للاقتراض). ويستخدم التحفظ كسياسة محاسبية مثلى لأغلب الشركات والمصارف المقيدة مالياً التي تتعهد بالأصول لزيادة رأس مال الديون (Balakrishnan et al., 2016: 12).

3. يستخدم كممارسةً محاسبية تقلل القيمة الدفترية الصافية للأصول في الشركات بالنسبة لصافي قيمتها السوقية في ضوء الكشف عن الأقل قيمة بين عدة قيم محتمَلة للأصول والدخل والتي تظهر أعلى قيمة بين عدة قيم من الخصوم والمصروفات (Al-Taie et al., 2017: 713).

4. يزيد التحفظ من كفاءة العقود بين الإدارة والمساهمين ويقلل من مشكلات الوكالة. ويحسن مراقبة الإدارة وبالمثل، يعمل التحفظ أيضاً كحارس آمن ضد الانتهازية الإدارية اللاحقة وتبسط التعاقد على الديون وتقلل من القيود التنظيمية. (Al-Hroot et al., 2017: 152).

5. يستخدم التحفظ مقياساً للتحيز، وكذلك يوفر العديد من الفوائد لأصحاب المصالح. ويساعد هذا التوفير المبكر للأخبار السيئة لاستقطاب المتعاملين في تبسيط المعلومات الخارجية ويساعد مقدمي رأس المال على إجراء استثمارات دقيقة. فضلاً عن، فإن التحفظ غير المشروط يضمن عدم المبالغة في تقدير الأصول وكذلك طريقة أسهل لمتابعة الضرائب (Haider et al., 2021: 3).

بناءً على ما سبق **يرى الباحثان** ان التحفظ المحاسبي يسهم في التقليل من حدة المخاطر الناتجة عن حالأت عدم التأكد بشأن المعلومات المستقبلية، إذ أن التحفظ يحد من خطر فشل الشركات ومشكلات الوكالة وأيضاً لأ يقتصر أثره في التأثير على الأرباح فقط وانما يمتد تأثيره إلى القيمة السوقية لأسهمها.

8/2. أنواع التحفظ المحاسبي

اتفقت العديد من الدراسات السابقة كدراسة (Beaver & Rayan, 2005)، (عفيفي، 2016)، (Zhong & Li, 2017) بأن التحفظ المحاسبي يقسم إلى نوعين وهما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط ويمكن توضيحها كالأتي:

1. **التحفظ المحاسبي المشروط Conservatism Conditional**: وهو النوع الأول من إذ الظهور، يطلق عليه بالتحفظ المعتمَّد على الأحداث ويعني أن يتمَّ تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند وقوع أحداث غير جيدة مع عدم زيادة القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث جيدة، الأ في حالة توفر دليل على تحققها (Ball et al., 2013: 756). أو هو آلية تقلل من عدم تمَّاثل المعلومات، إذ أنها تقلل من إمكانية المديرين للتلاعب والمبالغة في التقارير المالية من أجل تعظيم أدائهم المالي (Sampaio et al., 2015: 75). وهو التحفظ اللاحق الذي يختلف توقيت الاعتراف بالأخبار الجيدة عن توقيت الاعتراف بالأخبار السيئة في الربح المحاسبي وهذا ما يعرف بالتوقيت غير المتمَّاثل، إذ يتطلب تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة وتسريع الاعتراف بالأخبار السيئة، لذلك تعكس أرباح الشركة الخسائر المتوقعة بدرجة أسرع مقارنةً بالمكاسب المتوقعة في فترة معينة (عبد الرحيم، 2021: 309).
2. **التحفظ المحاسبي غير المشروط Conservatism Unconditional**: وهو النوع الثاني من إذ الظهور، يطلق عليه بالتحفظ السابق ويعني تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية إذ لأ ترتبط ممارسته بوقوع الأحداث، بمعنى الطرق والسياسات المحاسبية التي تختارها الإدارة من أجل التقليل من قيمة الأرباح والقيم الدفترية لصافي الأصول من البداية بعيداً عن الأخبار الاقتصادية المتاحة كالاعتراف الفوري بنفقات الاستثمار كمصروفات مما سيترتب عليه انخفاض صافي الأصول وصافي الربح (الجندي، 2020: 63-64). او إن التحفظ غير المشروط هو تطبيق لبدائل القياس المحاسبي وذلك بما يلائم الإفصاح في الشركات (عوجة، 2017: 228). وكذلك يعرف بالتحفظ المستقل أي انهُ مستقل عن الأحداث بمعنى أنه ينتج عن إجراء العملية المحاسبية المحددة منذ البداية لتسجيل الأصول والالتزامات (حسين واخرون، 2020: 67).

بناءً على ما سبق **ترى الباحثة** بأن التحفظ الإلزامي يُعدَّ أحد أنواع التحفظ التي لأ يتاح فيها للإدارة فرصة الاختيار من بين الطرق المحاسبية عند معالجة عدد من من عناصر التقارير المالية، وأنَّ التحفظ الاختياري يُعدَّ أحد أنواع التحفظ التي يتاح فيها للإدارة فرصة الاختيار من بين الطرق المحاسبية، ومن ثم فأن التحفظ المحاسبي بشقيه يهدف إلى جذب المستثمرين والتخفيض من تقاضي الشركات وتكاليف الوكالة وتقليل الضرائب.

4/2/2. تفسيرات التحفظ المحاسبي

للتحفظ المحاسبي اربعة تفسيرات او ما تسمى بدوافع التحفظ المحاسبي يقدمها الفكر المحاسبي وسيتمَّ بيأنها كالأتي:

1. **تفسير التقاضي**: التقاضي من جانب المساهمين هو مصدر آخر من مصادر التحفظ في السنوات الأخيرة لكونه أحد الأسباب التي تجعل الإدارة تستعمل التحفظ لتخفيض احتمَّال التعرض إلى التقاضي، إذ أن المبالغة في تقدير صافي الأصول المتوقعة تولد تكاليف التقاضي مقارنةً فيما لو تمَّ التقليل من صافي الأصول. لأن التقليل من صافي الأصول يقلل من تكاليف التقاضي المتوقعة مما يجعل للإدارة حافز من أجل الابلاغ عن الأصول والأرباح بصورة متحفظة (Watts, 2003: 209).
2. **التفسير التعاقدي:** يُعدَّ التحفظ مفيد في معالجة مشكلات الخطر الأخلاقي في التعاقد من إذ أنه يقيد السلوك الانتهازي للإدارة عند إعداد التقارير المالية، لذلك إن التطبيق المتسق بشكل ثابت من فترة لأخرى للتحفظ المحاسبي سوف يميل إلى الغاء التحيز الإداري في الإجراءات المحاسبة التعاقدية للإبلاغ عن الأرباح الإيجابية فقط، وأنَّه سيؤجل الأرباح ويقلل من الأرباح التراكمية وصافي الأصول، لذلك فإن التحفظ يزيد من قيمة الشركات في ضوء تقييد المدفوعات الانتهازية من قبل المديرين لأنفسهم وللأطراف الأخرى، أي تقاسم القيمة المتزايدة بين جميع الأطراف مما يؤدي إلى تعزيز الرفاهية للجميع (Hämäläinen, 2011: 51).
3. **التفسير الضريبي:** أن التحفظ يساعد على تخفيض القيم الحالية الضرائب المفروضة على الشركات في ضوء إظهار مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمَّويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة بأقل من قيمتها الحقيقية وإظهار تكاليف الحصول على الإيرادات (المصروفات) بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقة مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة (صالح، 2017: 19).

بناءً على ما سبق ترى الباحثة أن أهم مبررات التحفظ المحاسبي هو التفسير التعاقدي كونه يُعدَّ من اهم وأقدم الدوافع التي ظهرت من الوقت الماضي وحتى الوقت الحالي لتفسير التحفظ المحاسبي، وذلك لأنه ينظر إلى الشركة كشخصية معنوية مستقلة لها حقوق وعليها التزامات، مما يضمن للمساهمين استمَّرارية الأرباح وجودتها في المستقبل، كذلك فأن التفسير الضريبي له اهمية كونه يُعدَّ التحفظ المحاسبي من اهم السياسات المحاسبية لتخفيض العبء الضريبي، بذلك يؤثر مباشرةً على الإدارة مما يؤثر على الإفصاح.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يتضمن هذا الجانب مجتمع البحث وطريقة القياس المتبعة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم التوصل اليها، واختبار الفرضيات التي قام عليها البحث.

1/3. مجتمَّع وعينة البحث

شمل البحث المجتمَّع المحدد فيها المصارف المدرجة في سوق العرق للأوراق المالية والتي تتضمن 47 مصرفاً في نهاية عام 2022، وقد تمَّ اختيار (15) مصرفاً عينة للدراسة لتمَّثيل

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 728-749
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.38

ذلك المجتمَّع، وقد هو موضح في الجدول (2)، في حين اتسعت الحدود الزمنية لهذه العينة لتشمل عشر سنوات امتدت من (2011) ولغاية (2020)، لتكون عدد المشاهدات التي شملتها الدراسة (150) مشاهدة (مصرفاً/سنة)، علما أنه تمَّ اعتمَّاد بيانات، وقد تمَّ تحديد هذه العينة وفق شرطين أساسيين هما؛ الأول، توافر البيانات المالية لعام 2020، أما الشرط الثاني، فهو استمَّرار الشركات بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة من دون انقطاع.

الجدول (1): عينة الدراسة للمصارف المختارة

ت	المصرف	ت	المصرف
1	المصرف التجاري العراقي	9	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي
2	مصرف اشور الدولي للاستثمار	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
3	مصرف بغداد	11	مصرف المنصور للاستثمار
4	مصرف ايلاف الإسلامي	12	مصرف الأهلي العراقي
5	مصرف الاستثمار العراقي	13	مصرف الائتمان العراقي
6	مصرف الخليج التجاري	14	مصرفاً سومر التجاري
7	المصرف العراقي الإسلامي	15	مصرف الاتحاد العراقي
8	مصرفاً الشرق الأوسط للاستثمار		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

2/3. قياس متغيرات البحث:

شمل البحث متغيرين وكما موضح ادناه:

المتغير الأول: المتغير المستقل (حوكمة الشركات)، تمَّ قياس حوكمة الشركات في ضوء خمس آليات بالاعتماد على دراسة (حازم، 2022) وتمَّثلت هذه الآليات بالأتي:

1. حجم مجلس الإدارة: يقاس في ضوء عدد أعضاء مجلس الإدارة
2. استقلالية مجلس الإدارة: نسبة المديرون المستقلون في مجلس الإدارة.
3. تركيز الملكية بيد مجلس الإدارة: الأسهم التي يمتلكها اعضاء مجلس الإدارة على اجمالي عدد الأسهم.
4. عدد اجتمَّاعات لجنة التدقيق: عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق في المصرف.
5. تركز الملكية: نسبة أسهم الملاك الذين يمتلكون أكثر من 5% من الأسهم المصدرة إلى اجمالي الأسهم المتداولة.
6. حوكمة الشركات: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) للدلالة على مستوى الحوكمة القوية اذا تجاوز المتوسط الحسابي لقيمة الآليات الخمس اعلاه للعينة ككل، ويأخذ القيمة (0) فيما عدا ذلك للدلالة على ضعف الحوكمة.

المتغير الثاني: المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي)، تمَّ قياس التحفظ المحاسبي باستعمال نموذج (MTB) بالاتفاق مع دراسة (Melegya & Alain, 2020)، وهو المقياس الأكثر استعمالا في الأدبيات المحاسبية نظرًا لتوفر متغيرات النموذج وسهولة استعماله ودقته، إذ يتمَّ حساب نسبة القيمة السوقية لحقوق ملكية إلى القيمة الدفترية وعلى النحو الأتي:

$$CONS = \frac{MV_{it}}{BV_{it}}$$

إذ أن:

(MV_{it}): القيمة السوقية لحقوق الملكية للمصرف (i) في نهاية المدة (t)، ويتمَّ قياس القيمة السوقية لأسهم الشركة بعدد الأسهم المتداولة مضروبة في السعر السوقي للسهم، وهو سعر الأغلاق في نهاية المدة المحاسبية.

(BV_{it}): القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) في نهاية المدة (t).

($CONS$): نسبة التحفظ المحاسبي وهي التي تعبر عن نموذج (MTB)

وتُعدُّ الزيادة في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية حسب نموذج (MTB) مؤشرا على زيادة درجة التحفظ المحاسبي، بينما يشير الانخفاض في هذه النسبة إلى انخفاض درجة التحفظ المحاسبي.

3/3. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

يتبين من الجدول (2) مدى تبني المصارف عينة الدراسة لآليات الحوكمة والتي تعكس قوة الحوكمة فيها وشدة الرقابة والسيطرة على مسارات عمل إدارات تلك المصارف، إلى جانب مستوى التحفظ المحاسبي ومستويات ترشيد القرار الاستثماري المتعلق بكل مصرفاً.

الجدول (2): آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي والقرار الاستثماري للمصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	حجم	استقلالية	ملكية مجلس	اجتمَّاعات	تركز	الحوكمة	التحفظ	قرار استثماري
		X1	X2	X3	X4	X5	X	M	Y
1	التجاري العراقي	7.200	0.721	0.675	8.400	0.657	0.700	0.549	13.323
2	اشور الدولي	6.600	0.848	0.106	7.600	0.810	0.300	0.471	9.733
3	مصرف بغداد	7.400	0.864	0.719	9.700	0.596	0.900	1.078	29.244
4	ايلاف الاسلامي	8.100	0.718	0.407	8.900	0.537	0.400	0.437	15.332
5	الاستثمار العراقي	7.200	0.836	0.143	9.000	0.784	0.800	0.557	15.589
6	الخليج التجاري	6.100	0.840	0.349	7.400	0.438	0.500	0.515	13.508
7	العراقي الأسلامي	7.100	0.858	0.209	8.700	0.724	0.800	0.578	21.690
8	الشرق الأوسط	6.900	0.860	0.320	9.700	0.444	0.400	0.582	25.044
9	كوردستان	7.200	0.789	0.225	8.100	0.756	0.700	0.986	30.229
10	الموصل للتنمية	7.000	0.814	0.213	7.400	0.365	0.100	0.404	16.143
11	المنصور	7.000	0.814	0.597	8.600	0.592	0.700	0.857	23.322
12	الأهلي العراقي	6.800	0.767	0.170	7.800	0.814	0.600	0.589	19.301
13	الأئتمَّان العراقي	8.300	0.763	0.448	11.100	0.913	1.000	0.886	30.136
14	سومر التجاري	6.800	0.824	0.227	8.600	0.239	0.400	0.740	38.396
15	الأتحاد العراقي	5.500	0.817	0.159	8.700	0.785	0.500	0.494	15.600
	الأجمالي	7.013	0.809	0.331	8.647	0.630	0.587	0.648	21.106

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (2) أن الوسط الحسابي (للسنوات العشر لعينة الدراسة لكل مصرفاً) قد سجل مستويات ثابتة نوعا ما فيما يخص حجم المجلس الذي يقارب السبعة أعضاء، مع وجود مستوى مرتفع في المصارف عينة الدراسة كافة من إذ الاستقلالية والتي تجاوزت 80%، وقد سجلت مستويات ملكية المجلس نسب عالية جدا في عدد من المصارف كمصرف بغداد والمصرف التجاري ومصرفاً المنصور في حين كان هناك مستويات متدنية جدا لهذه الملكية قاربت 10% فقط في مصرفاً اشور، أما بالنسبة لعدد الاجتماعات للجنة التدقيق في المصارف عينة الدراسة فقد كان عدد الاجتماعات متقارب بين المصارف، وسجل مصرفاً الائتمان اكبر عدد من الاجتماعات، أما فيما يخص تركز الملكية فيلاحظ وجود تفاوت نوعا ما بين المصارف فيما يخص تركز الملكية، وقد سجل كل من مصرف الائتمان ومصرفاً اشور ومصرفاً الأهلي العراقي أعلى مستوى لتركز الملكية، أما فيما يخص حوكمة المصرف ككل فإن قوة الحوكمة كانت متفاوتة بشكل كبير بين

المصارف، فقد سجل مصرفاً الائتمان ومصرفاً بغداد مستويات مرتفعة من قوة الحوكمة، بالمقابل سجل مصرفاً الموصل مستوى متدني من قوة الحوكمة، وقد يلاحظ أن الوسط الحسابي لمستويات التحفظ المحاسبي قد سجلت للمصارف كافة انخفاض في التحفظ، إذ لم تظهر أي قيمة متجاوزة للواحد (عدا مصرفاً بغداد)، أي أنه لأ يوجد تحفظ محاسبي في عموم المصارف عينة الدراسة، في حين يلاحظ وجود مستويات مرتفعة لمضاعفة الربحية في مصرفاً سومر والائتمان، وقد يوجد تفاوت واضح بين المصارف، في حين يظهر الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة ولأجمالي العينة.

الجدول (3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

نوع المتغيرات	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
أولاً. حجم مجلس الإدارة	X1	7.013	0.827	5.000	9.000	12%
ثانياً. استقلالية المجلس	X2	0.809	0.067	0.556	0.875	8%
ثالثاً. ملكية المجلس	X3	0.331	0.210	0.089	0.720	63%
رابعاً. عدد الاجتماعات	X4	8.647	1.769	7.000	12.000	20%
خامساً. تركز الملكية	X5	0.630	0.219	0.100	0.990	35%
المستقل: حوكمة الشركات	X	0.587	0.494	0.000	1.000	84%
التابع: التحفظ المحاسبي	M	0.648	0.430	0.097	2.814	66%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (3) أن متوسط حجم المجلس لكافة عينة الدراسة كافة وبكل مشاهداتها بلغ 7 أعضاء وهو يمثل العدد المناسب لتمَّثيل مجلس الإدارة، ويؤكد هذا التعميم على مستوى العينة ككل انخفاض الانحراف المعياري وكذلك انخفاض معامل الاختلاف الذي سجل نسبة اقل من النسبة المعيارية البالغة 50% بكثير، بالرغم من ان المشاهدات سجلت عدد اعضاء بمقدار 5 أعضاء كأدنى عدد و9 أعضاء كأعلى عدد، اما فيما يخص استقلالية أعضاء مجلس الإدارة فتعكس نسبة الـ80% معلومة عن واقع توافر الاستقلالية في مجالس الإدارة كافة للمصارف عينة الدراسة، ويؤكد هذا التعميم على مستوى العينة ككل انخفاض الانحراف المعياري وكذلك انخفاض معامل الاختلاف، بالرغم من تسجيل عدد من المشاهدات مستوى استقلالية يقارب الـ 50%، ويلاحظ ان بصورة عامة يمتلك اعضاء مجلس الإدارة ما يقارب ثلث اسهم المصارف، مع تشتت واضح وكبير في المشاهدات مما يضعف إمكانية اعتمَّاد الوسط الحسابي لتعميم نتائجه على مستوى العينة ككل بدلالة ارتفاع الانحراف المعياري، وكذلك لتجاوز معامل الاختلاف نسبة الـ50% المعيارية، إذ سلجت عدد من المشاهدات مليكة للمجلس تقارب 8% فقط كأدنى نسبة ملكية لمجلس الإدارة، ومن جانب اخر سجلت احدى المشاهدات نسبة ملكية تجاوزت الـ 70%، مما يؤكد هذا التفاوت بين المشاهدات، وقد تؤكد قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف اتساق عدد الاجتماعات للجنة التدقيق بين المصارف وأثناء المدة الزمنية للسنوات العشر عينة الدراسة، والتي تقارب 8 اجتمَّاعات سنوياً، وكذلك الحال بالنسبة لتركز الملكية للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من اسهم المصرف، إذ بالمتوسط يبلغ تركز الملكية للعينة 63% ويدعم هذا التعميم على العينة انخفاض الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، في حين سجلت الحوكمة بدلالة الياتها الخمس مستوى متوسط من إذ القوى للعينة ككل إلأ هذا التعميم يكون غير دقيق نظرا لوجود تشتت وتباين كبير فيما بين المشاهدات للمصارف عينة الدراسة، أما فيما يخص التحفظ المحاسبي فقد شهد مستوى متدني للمصارف كافة، مع وجود تشتت وتباين كبير بين المصارف.

4/3. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

لتحديد نوع الأدوات والأساليب الإحصائي التي يمكن استعملها في اختبار الفرضيات من إذ كونها معلمية أو غير معلمية، تمَّ اجراء اختبار مستوى التوزيع الطبيعي للبيانات وفق معامل

الألتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)، إذ تشير قيمة معامل الألتواء الواقعة بين (+1، -1) وللتفلطح بين (+3، -3) على أن البيانات موزعة توزيع طبيعي ومن ثم إمكانية استعمال الأساليب والأدوات الإحصائية المعلمية، ويظهر الجدول (4) قيمة معامل الألتواء والتفلطح.

الجدول (4): معاملات اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	(Skewness)	(Kurtosis)
أولاً. حجم مجلس الإدارة	-0.313	0.628
ثانياً. استقلالية المجلس	-0.907	0.131
ثالثاً. ملكية المجلس	0.614	-1.114
رابعاً. عدد الاجتماعات	0.860	-0.617
خامساً. تركز الملكية	-0.697	-0.348
المستقل: حوكمة الشركات	-0.356	-1.899
الوسيط: التحفظ المحاسبي	0.663	2.512
التابع: القرار الاستثماري	0.687	-0.902

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (SPSS)

يظهر الجدول (4) أن قيمة الألتواء تقع بين (1، -1) والتفلطح بين (+3، -3) لذا فإن بيانات الدراسة موزعة توزيع طبيعي.

5/3. اختبار تضخم التباين والتباين المسموح

لكي تلبي البيانات المستعملة شروط السلامة الإحصائية لاختبار معادلات الانحدار لخطي المتُعدُّد، تمَّ استعمال اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لاكتشاف ما إذا كانت البيانات تعاني من التُعدُّدية الخطية أم لأ. فإذا كان VIF>10 فهذا يعني أن هناك تُعدُّد خطي عالي، وأنَّ التباين المسموح (Tolerance) يجب ألأ يقل عن (0.1) إذ في حالة انخفاض التباين المسموح به عن (0.1) معناه أن الارتباط المتُعدُّد مع المتغيرات الأخرى مرتفع مما يزيد من احتمَّالية تحقق المصاحبة الخطية المتُعدُّدة، وقد هو موضح في الجدول (5).

الجدول (5): اختبار التُعدُّد الخطي

المتغيرات	قرارا الاستثمار		التحفظ المحاسبي	
	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
أولاً. حجم مجلس الإدارة	0.701	1.427	0.718	1.393
ثانياً. استقلالية المجلس	0.744	1.344	0.900	1.111
ثالثاً. ملكية المجلس	0.726	1.378	0.812	1.232
رابعاً. عدد الاجتماعات	0.757	1.322	0.760	1.316
خامساً. تركز الملكية	0.896	1.116	0.924	1.083
الوسيط: التحفظ المحاسبي	0.723	1.383		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (SPSS)

وتشير النتائج الواردة في الجدول (5) إلى أن قيم (VIF) هي أقل بكثير من القيمة المقبولة (10). وهذا يعني أن التُعدُّدية الخطية لأ تمَّثل مشكلة في هذه الدراسة.

6/3. اختبار العلاقة:

يتمَّ اجراء اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة لغرض ترشيق المتغيرات المعتمَّدة في اختبارات التأثير بعد استبعاد المتغيرات ذات لعلاقات غير المعنوية، وقد تمَّ استعمال معامل الارتباط بيرسون لغرض قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاث، والجدول (6) يظهر قيم معامل الارتباط للمتغيرات.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 728-749
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.38

الجدول (6): قيم معامل الارتباط بين الحوكمة بكافة آلياتها والتحفظ المحاسبي وقرارات الاستثمار

	التحفظ المحاسبيM	قرارات الاستثمار Y
X1	0.213**	0.308**
Sig.	0.009	0.000
X2	0.284**	0.168*
Sig.	0.000	0.040
X3	0.308**	0.162*
Sig.	0.000	0.048
X4	0.222**	0.425**
Sig.	.006	.000
X5	0.084	-0.160
Sig.	0.307	0.051
X	0.253**	0.396**
Sig.	0.002	0.000
Y	0.573**	1
Sig.	0.000	

** : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 1% * : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 5%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (6) انه لم تثبت معنوية العلاقة بين آلية حوكمة الشركات الخاصة بعدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق وكل من متغير التحفظ المحاسبي ومتغير قرارات الاستثمار، لذا سيتمَّ استبعاد هذه الألية من اختبارات التأثير اللاحقة، في حين سجل الاختبار وجود علاقة معنوية إيجابية (طردية) بين حوكمة الشركات بآلياتها الاربعة مع متغير التحفظ المحاسبي ومتغير قرارات الاستثمار، وقد سجل الاختبار وجود علاقة إيجابية بين متغير التحفظ المحاسبي ومتغير قرارات الاستثمار، وهذا يدلُّ على أن وجود حوكمة شركات قوية في المصارف سيرافقه ارتفاع في مستوى التحفظ المحاسبي ومستوى مضاعفة الربحية دليلاً على ترشيد قرارات الاستثمار.

4/2/3. اختبار فرضيات التأثير الكلي

شملت الدراسة خمس من الفرضيات الرئيسة متمَّثلة بما يأتي:

(H1). الفرضية الرئيسة الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي.

تنبثق عن هذه الفرضيات الفرعية الآتية:

(H1. 1). الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي.

تمَّ اختبار هذه الفرضية في ضوء اعداد معادلة انحدار خطي بسيط يتمَّ في ضوئها تقدير مستوى تأثير آلية حجم مجلس الإدارة في متغير التحفظ المحاسبي، ويظهر الجدول (7) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (7): نتائج تأثير آلية حجم مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي

المتغيرات والأبعاد	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
حجم المجلس	0.045	0.039	7.004	0.009
	المعامل الثابت (β0)	قيمة بيتا (β)	(T)	(Sig.)
	-0.127	0.111	2.647	0.009

المصدر: تمَّ اعداد الجدول من قبل الباحثة وفق نتائج ببرنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (7) ثبات صحة نموذج الانحدار الخاص بالمعادلة الخطية لتقدير متغير التحفظ المحاسبي بدلالة آلية حجم مجلس الإدارة، وذلك نتيجةً لمعنوية قيمة (F) البالغة (7.004) والتي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) مما أدى لذلك الثبات، وقد تدل قيمة (T) البالغة

(2.647) التي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) على وجود التأثير المعنوي لألية حجم مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي، وقد تدل قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغ (0.111) على إيجابية التأثير، وهذا يدلُّ على أن زيادة مستوى حجم مجلس الإدارة سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة، وقد يشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.045) أن آلية حجم مجلس الإدارة تفسر ما نسبته (4.5%) من التغيرات التي تحصل في مستوى التحفظ المحاسبي سواء بالزيادة أو الانخفاض. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

(H1. 2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي.

تمَّ اختبار هذه الفرضية في ضوء اعداد معادلة انحدار خطي بسيط يتمَّ في ضوئها تقدير مستوى تأثير آلية استقلالية مجلس الإدارة في متغير التحفظ المحاسبي، ويظهر الجدول (8) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (8): نتائج تأثير آلية استقلالية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي

المتغيرات والأبعاد	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
استقلالية المجلس	0.081	0.074	12.962	0.000
	المعامل الثابت (β0)	قيمة بيتا (β)	(T)	(Sig.)
	-0.816	1.810	3.600	0.000

المصدر: تمَّ اعداد الجدول من قبل الباحثة وفق نتائج ببرنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (8) ثبات صحة نموذج الانحدار الخاص بالمعادلة الخطية لتقدير متغير التحفظ المحاسبي بدلالة آلية استقلالية مجلس الإدارة، وذلك نتيجةً لمعنوية قيمة (F) البالغة (12.962) والتي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) مما أدى لذلك الثبات، وقد تدل قيمة (T) البالغة (3.600) التي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) على وجود التأثير المعنوي لألية استقلالية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي، وقد تدل قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغ (1.810) على إيجابية التأثير، وهذا يدلُّ على أن زيادة مستوى استقلالية مجلس الإدارة سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة، وقد يشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.081) أن آلية استقلالية مجلس الإدارة تفسر ما نسبته (8.1%) من التغيرات التي تحصل في مستوى التحفظ المحاسبي سواء بالزيادة أو الانخفاض. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الثانية.

(H1. 3). الفرضية الفرعية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لملكية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي.

تمَّ اختبار هذه الفرضية في ضوء اعداد معادلة انحدار خطي بسيط يتمَّ في ضوئها تقدير مستوى تأثير آلية ملكية مجلس الإدارة في متغير التحفظ المحاسبي، ويظهر الجدول (9) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (9): نتائج تأثير آلية ملكية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي

المتغيرات والأبعاد	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
ملكية المجلس	0.095	0.089	15.532	0.000
	المعامل الثابت (β0)	قيمة بيتا (β)	(T)	(Sig.)
	0.439	0.631	3.941	0.000

المصدر: تمَّ اعداد الجدول من قبل الباحثة وفق نتائج ببرنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (9) ثبات صحة نموذج الانحدار الخاص بالمعادلة الخطية لتقدير متغير التحفظ المحاسبي بدلالة آلية ملكية مجلس الإدارة، وذلك نتيجةً لمعنوية قيمة (F) البالغة (15.532) والتي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) مما أدى لذلك الثبات، وقد تدل قيمة (T) البالغة (3.941) التي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) على وجود التأثير المعنوي لألية ملكية مجلس الإدارة في التحفظ المحاسبي، وقد تدل قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغ (0.631) على

إيجابية التأثير، وهذا يدلُّ على أن زيادة مستوى ملكية مجلس الإدارة سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة، وقد يشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.095) أن آلية ملكية مجلس الإدارة تفسر ما نسبته (9.5%) من التغيرات التي تحصل في مستوى التحفظ المحاسبي سواء بالزيادة أو الانخفاض. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

(H1. 4). الفرضية الفرعية الرابعة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعدد اجتمَّاعات لجنة التدقيق في التحفظ المحاسبي.

تمَّ اختبار هذه الفرضية في ضوء اعداد معادلة انحدار خطي بسيط يتمَّ في ضوئها تقدير مستوى تأثير آلية اجتمَّاعات لجنة التدقيق في متغير التحفظ المحاسبي، ويظهر الجدول (10) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (10): نتائج تأثير آلية اجتمَّاعات لجنة التدقيق في التحفظ المحاسبي

المتغيرات والأبعاد	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
اجتمَّاعات لجنة التدقيق	0.049	0.043	7.643	0.006
	المعامل الثابت (β0)	قيمة بيتا (β)	(T)	(Sig.)
	0.182	0.054	2.765	0.006

المصدر: تمَّ اعداد الجدول من قبل الباحثة وفق نتائج ببرنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (10) ثبات صحة نموذج الانحدار الخاص بالمعادلة الخطية لتقدير متغير التحفظ المحاسبي بدلالة آلية اجتمَّاعات لجنة التدقيق، وذلك نتيجةً لمعنوية قيمة (F) البالغة (7.643) والتي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) مما أدى لذلك الثبات، وقد تدل قيمة (T) البالغة (2.765) التي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) على وجود التأثير المعنوي لألية اجتمَّاعات لجنة التدقيق في التحفظ المحاسبي، وقد تدل قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغ (0.054) على إيجابية التأثير، وهذا يدلُّ على أن زيادة مستوى اجتمَّاعات لجنة التدقيق سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة، وقد يشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.049) أن آلية اجتمَّاعات لجنة التدقيق تفسر ما نسبته (4.9%) من التغيرات التي تحصل في مستوى التحفظ المحاسبي سواء بالزيادة أو الانخفاض، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

(H1. 5). الفرضية الفرعية الخامسة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات ككل في التحفظ المحاسبي.

تمَّ اختبار هذه الفرضية في ضوء اعداد معادلة انحدار خطي بسيط يتمَّ في ضوئها تقدير مستوى تأثير حوكمة الشركات في متغير التحفظ المحاسبي، ويظهر الجدول (11) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (11): نتائج تأثير حوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي

المتغيرات والأبعاد	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
حوكمة الشركات	0.064	0.058	10.120	0.002
	المعامل الثابت (β0)	قيمة بيتا (β)	(T)	(Sig.)
	0.519	0.220	3.181	0.002

المصدر: تمَّ اعداد الجدول من قبل الباحثة وفق نتائج ببرنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (11) ثبات صحة نموذج الانحدار الخاص بالمعادلة الخطية لتقدير متغير التحفظ المحاسبي بدلالة حوكمة الشركات، وذلك نتيجةً لمعنوية قيمة (F)/ والتي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) مما أدى لذلك الثبات، وقد تدل قيمة (T) البالغة (3.181) التي سجلت مستوى معنوية أقل من (5%) على وجود التأثير المعنوي لحوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي، وقد تدل قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغ (0.220) على إيجابية التأثير، وهذا يدلُّ على أن زيادة مستوى حوكمة الشركات سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة، وقد يشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.064) أن حوكمة الشركات تفسر ما نسبته

(6.4%) من التغيرات التي تحصل في مستوى التحفظ المحاسبي سواء بالزيادة أو الانخفاض. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الخامسة. ونظرا لقبول الفرضيات الفرعية، عليه يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الأولى.

المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

توصل الباحثان الى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات، وهي كما يلي:

1/4. الإستنتاجات

1. يعد التحفظ المحاسبي مفهوماً مثيراً للجدل، بسبب عدم وجود تعريف موحد ومعتمد في ادبيات المحاسبة، ونتيجة لذلك طور الباحثين تعاريف متنوعة تتناول التحفظ المحاسبي في مختلف جوانبه.
2. تمثل حوكمة الشركات ضوابط وإجراءات ومعايير تتخذها الشركات لإدارة اعمالها بكفاءة وفعالية عالية وتنظيم علاقات المدراء وأصحاب المصالح، فضلاً عن معالجة الممارسات الخاطئة المحتملة الحدوث.
3. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات (حجم مجلس الادارة) في التحفظ المحاسبي، بمعنى أن زيادة مستوى حجم مجلس الإدارة سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة.
4. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة) في التحفظ المحاسبي، وهذا يدل على أن زيادة مستوى استقلالية مجلس الإدارة سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.
5. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات (ملكية مجلس الادارة) في التحفظ المحاسبي، وهذا يدل على أن زيادة مستوى ملكية مجلس الإدارة سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.
6. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات(عدد اجتماعات لجنة التدقيق) في التحفظ المحاسبي، وهذا يدل على أن زيادة مستوى اجتماعات لجنة التدقيق سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.
7. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات ككل في التحفظ المحاسبي، وهذا يدل على أن زيادة مستوى حوكمة الشركات سيؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة.
8. يتباين تأثير آليات حوكمة الشركات في التحفظ المحاسبي، بمعنى وجود تباين في مستوى التأثير الايجابي في التحفظ المحاسبي، إذ سجلت الآليات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ملكية مجلس الادارة) تأثير معنوي إيجابي متباين من حيث قوة التأثير، فكانت آلية استقلالية مجلس الإدارة هي الأقوى تأثيراً يليها ملكية مجلس الإدارة واخيراً الية حجم مجلس الإدارة، في حين لم تثبت معنوية تأثير آلية عدد اجتماعات لجنة التدقيق.

2/4. التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تقترح الباحثة التوصيات الآتية:

1. ضرورة مواكبة التطورات في آليات ومعايير حوكمة الشركات لما لها من تأثير مهم في زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية مما ينعكس ادائها ككل.
2. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية، بإلزام كافة الشركات العراقية المقيدة ضمن القانون الشركات بتطبيق القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية لحوكمة الشركات، وأن توقف تداول أسهم الشركات غير الملتزمة بهذه القواعد، وذلك لضمان الحفاظ على أموال المساهمين.

3. ضرورة إجراء دورات تدريبية مستمرة للعاملين في مجال الأوراق المالية خصوصاً للمحاسبين والمدققين لتعريفهم بمبادئ حوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح والشفافية الصادرة بموجبها ، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة محاسبياً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات عموماً ومبدأ الشفافية خصوصاً، وخبراتهم في تجاوز المشاكل والمعوقات التي تعيق تطبيق تلك المبادئ في مختلف القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
4. ضرورة استعمال جميع آليات حوكمة الشركات وعدم الاعتماد على بعضها وإهمال الأخرى، إذ إنَّ كُلّ آلية تسهم في مصلحة الشركة بصورة مختلفة عن الأخرى، أو قد تكون داعمة لآليات أخرى، وعلى المحاسبين القضائيين تحسين عمل تلك الآليات.
5. ضرورة الزام الشركات العراقية بسياسة التحفظ المحاسبي بمستوى معقول دون المبالغة فيه، بهدف الحد من إدارة الأرباح التي تتعرض لها نتيجة الازمات المالية المتعاقبة.

المصادر:

اولاً: المصادر باللغة العربية

1. بن عمر, & محمد البشير. (2017). دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013) (أطروحة دكتوراة). في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
2. الجندي، يوسف عبد العزيز علي، (2020). قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الأحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة –دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 2(3)، كلية إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
3. حازم , نور سعد ,(2022) تأثير سياسات الاستثمار في المحاسبة عن تكاليف راس المال البشري في ظل حوكمة الشركات ,رسالة ماجستير غير منشوره ,كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت.
4. حسين، محمد عبدالكريم، شعبان، سمير عماد، ياسين، عمار طه، (2020)، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد خاص ج ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق.
5. صالح، & أحمد السيد إبراهيم، (2017)، أثر درجة الإفصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة جامعة الأسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد٥٤، العدد١، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الأسكندرية، مصر
6. عبدالرحيم، رضا محمود محمد، (2021)، دراسة واختبار مستوى التحفظ المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، جمهورية مصر العربية.
7. عوجة، حسنين كاظم، (2017)، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
8. محسن, فؤاد محسن وعبدالله,سلمان حسين,(2020) ,علاقة اليات حوكمة الشركات بخاصية عدم تماثل المعلومات المحاسبية وانعكاسها على قرارات الاستثمار , مجلة تكريت للعلوم

الادارية والمالية، كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة تكريت, جمهورية العراق.,المجلد16 , العدد52ج2,ص88-104.

9. محمد, بشرى & محسن, حسين. (2016). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد(22) العدد (93)، بغداد، العراق.

10. محمد, خولة عبد الحميد, (2018), دور حوكمة الشركات في ارساء الاسس العلمية لعمل الشركات المساهمة في العراق , مجلة الغري للعوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة , جمهورية العراق، المجلد ال8, العدد25,ص55-72,.

11. محمد, سامي حسن علي ,(2016), تأثير كل من خصائص الشركة وفاعلية الحوكمة على جودة الافصاح المستقبلي للمعلومات دراسة ميدانية ", مجلة الفكر الحاسبي , كلية التجارة جامعة عين شمس , العدد 2 , الجزء الاول : 473-516.

12. محمود, مها و ريحاوي رمزي ,(2019)" حوكمة الشركات قضايا واتجاهات, مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والمحاسبية , العدد 3 , المجلد 4.

13. مصطفى هارون عز الدين, & الشريف بكر أحمد حسين. (2019). آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي.رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، السودان.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

1. Al-Awawdeh, H. (2015). The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. International Journal of Business and Social Science, 6(7).

2. Al-Hroot, Y. A., Al-Qudah, L. A. M., & Alkharabsha, F. I. A. (2017). The effect of the global financial crisis on the level of accounting conservatism in commercial banks: Evidence from Jordan. International Journal of Business and Management, 12(2), 151-159 .

3. Al-Taie, B. F. K., Flayyih, H. H., & Talab, H. R. (2017). Measurement of income smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi Stock Exchange. International Journal of Economic Perspectives, 11(3), 1058-1069 .

4. Ardillah, K.& Carolin, F. (2022). The Impact of Corporate Governance Structure on Internet Financial Reporting (IFR). In Universitas Lampung International Conference on Social Sciences, pp. 544-552. Atlantis Press.

5. Balakrishnan, K., Watts, R., & Zuo, L. (2016). The effect of accounting conservatism on corporate investment during the global financial crisis. Journal of Business Finance & Accounting, 43(5-6), 513-542 .

6. Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V. (2013). On estimating conditional conservatism. The Accounting Review, 88(3), 755-787 .

7. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. Journal of accounting and economics, 24(1), 3-37 .

8. Haider, I., Singh, H., & Sultana, N. (2021). Managerial ability and accounting conservatism. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 17(1), 100242 .

9. Hajawiyah, A., Wahyudin, A., Kiswanto, Sakinah, & Pahala, I. (2020). The effect of good corporate governance mechanisms on accounting conservatism with leverage as a moderating variable. Cogent Business .(Management, 7(1 &

10. Hämäläinen, S. (2011). The effect of institutional settings on accounting conservatism–Empirical evidence from the Nordic countries and the transitional economies of Europe. Degree of Doctor. Lappeenranta University of Technology. Lappeenranta, Finland .

11. Hsieh, C. C., Ma, Z., & Novoselov, K. E. (2019). Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity. Accounting, Organizations and Society, 74, 41-55 .

12. Kootanaee, A. J., Seyyedi, J., Nedaei, M., & Kootanaee, M. J. (2013). Accounting conservatism and corporate governance's mechanisms: Evidence from Tehran stock exchange. International Journal of Economics, Business and Finance, 1(10), 301-319.

13. Nasr, M. A., & Ntim, C. G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 18(3), 386-407.

14. Sampaio, T. C. Q., Coelho, A. C., & Holanda, A. P. (2015). Adoção de conservadorismo nos lucros em períodos de crise financeira: evidências no Brasil. Enfoque: Reflexão Contábil, 34(1), 71-86.

15. Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. Accounting horizons, 17(3), 207-221.

16. Zhong, Y., & Li, W. (2017). Accounting conservatism: A literature review. Australian Accounting Review, 27(2), 195-213.

17. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

18. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).